أثر قرينة الإسناد في التَّحليل النَّحويّ عند أبي البقاء العُكبريّ (616ه

أ .م.د. نجاح فاهم العبيديّ أ.م. آلاء عبد نعيم
جامعة كربلاء / كلية التَّربية جامعة واسط /كلية

المقـــدِّمـــــــــــــــة

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصَّلاة والسَّلام على سيد المرسلين مُحمَّد المصطفى وعلى آله الطَّاهرين .أما بعد :

فمما لا شك فيه أنَّ التَّركيب الإسناديّ ليس كمطلق التَّراكيب ؛ لا سيما وأنَّه يعدُّ الأساس الذي تبنى عليه الجملة أو الوحدة الإسناديَّة ، فهو لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه ، وقد عدَّ النحاة هذين الطَّرفين عمادي الجملة ، والوحدة الإسنادية .

والجملة التَّامة التي يمكن السكوت عليها ، هي في حدها الأدنى تقوم على ثلاث عناصر رئيسة هي : المُسند إليه ، والمسند، والإسناد. وقبل أن نتناول أثر هذه القرينة في التَّحليل النَّحويّ عند أبي العُكبريّ ، نرى من الأهمية الوقوف عند مفهوم الإسناد في اللُّغة والاصطلاح.

الإسناد

هو مصدر للفعل الرّباعي (أسند)، ويعني في اُللغة : إضافة الشيء إلى الشيء وكلُّ شيء أُسنِد إليه فهو مسند ، يقال الدّهر مَسْنَد ؛ لأنَّ الأشياء تُسنَد إليه ، والكلام سند ومسند[1].

وفي الاصطلاح: نسبة أحد الجزأين إلى الآخر [2]، أو هو ((ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أُخرى بحيث يفيد أنَّ مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى))[3].

فالإسناد ، إذًا هو العلاقة الرَّابطة بين طرفي الإسناد ؛ المسند والمسند إليه كالعلاقة بين المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، أو نائبه ، وبين كلِّ ما يعمل عمل الفعل نحو المشتقات . وتغدو هذه العلاقة عند فهمها قرينة معنويَّة على أنّ كلًّا من المسند والمسند إليه وحدة إسناديَّة [4]. إذ يُعدّ أساس العلائق في الجملة ؛ ولا سيما أنَّه يشكل بؤرتها وأهم

علاقة فيها [5]؛ ولهذا ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى حدّ الإسناد بأنَّه ((عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه)) [6].

إنَّ الاعتماد على قرينة الإسناد وحدها في التَّحليل فيه شيء من الصُّعوبة ، وهذا ما نبَّه عليه الدّكتور تمام حسان ، إذ رأى أنَّها ((تحتاج إلى قرائن لفظية تعينها على تحديد نوعها)) [7] . وقد ذكر من هذه القرائن العلامة الإعرابيَّة ، والرّتبة ، والمطابقة ومباني التَّصريف ، وهذا ما دعاه بـــ (تضافر القرائن)لإيضاح المعنى النَّحويّ الواحد.[8]

إنَّ كون الإسناد عملية ذهنيَّة ، بحاجة إلى قرائن أخرى يتضافر معها لبيان المعنى الوظيفيّ للكلمة في التَّركيب النَّحويّ يمكن أن نلمسه بصورة تطبيقية في نصٍ للعُكبريّ يتضح من خلاله أنَّ غياب العلامة الإعرابيَّة لا يقف حائلًا دون معرفة الوظيفة النَّحويَّة لكلِّ كلمة في التَّركيب الإسناديّ الفعليّ المتمثل بقولهم : ضربَ موسى عيسى ، وكسرَ موسى العصا ، إذ لحظ أنَّه يمكن اعتماد الرّتبة ، والمعنى العام للتَّركيب ، كقرائن مساعدة لقرينة الإسناد لكونها فيصلًا في بيان المعنى النّحويّ لكلِّ كلمة في التَّركيب ، إذ قال : ((إنَّك إذا قلتَ : ضربَ موسى عيسى ، لم يُفهم من اللفظ الفاعل من المفعول ، وإنَّما ميزوا بينهما بأن ألزموا الفاعل التَّقديم ، وهذا أمر خارج عن اللفظ والإعراب ؛ إما هو اللَّفظ ، أو مدلول اللَّفظ ، ولو قال : كسر موسى العصا ، فُهم الفاعل من المفعول من المعنى ؛ إذ قد ثبت أنَّ المراد بـ (موسى) الكاسِر وبـ (العصا) المكسور ، وهذا أيضًا خارج عن أدلة الألفاظ)) [9]. ولعلَّ عبارة ابن عقيل أكثر وضوحاً في بيان المقصَد قال:((يجب تقديم الفاعل على المفعول إذا خيف التباس أحدهما بالآخر ، كما إذا خفي الإعراب فيهما ، ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول وذلك نحو: ضرب موسى عيسى ، فيجب كون (موسى) فاعلاً و(عيسى) مفعولاً))[10].

أمَّا مصطلح (الإسناد) فقد أشار إليه العُكبريّ من خلال تمييزه بين (الإسناد والإخبار) بقوله : ((فالإخبار أن يسند إلى الاسم ما يحتمل التَّصديق والتَّكذيب كقولك : زيدٌ منطلقٌ . والإسناد أن ينسب إلى الاسم غيره سواء احتمل التصديق والتكذيب ، أو لم يحتمله ، وهو أعم من الإخبار ؛ لأنَّ الإسناد يدخل فيه الخبر والأمر ، والنَّهي ، والاستفهام . والإخبار لا يتناول الأمر، والنَّهي، والاستفهام)) [11]. وهذا يعني أنَّ الإسناد أعم من الإخبار ؛ لأنَّ الإسناد يشمل الخبر ، وغيره من الأمر والنَّهي والاستفهام ، فكل خبر مسند وليس كل مسند خبرًا [12].

ولما كانت الجملة التَّامة هي التي تعبِّر عن أبسط الصور الذَّهنية التَّامة التي يحسن السكوت عليها تتألف من ثلاثة عناصر رئيسة هي : المسند إليه ، والمسند والإسناد [13]. وفي هذا يذكر العُكبريّ نوعين من الجمل بحسب الإسناد :

الأول : الإسناد الإسميّ ونلمحه في قوله : ((والمبتدأ :هو الاسم المجرد من العوامل اللّفظيَّة لفظًا وتقديرًا ، المسند إليه خبر أو ما يسدُّ مسده))[14].

والثاني : الإسناد الفعليّ ، ونلحظه في قوله :((الفاعل ـــ عند النَّحويين ـــــ الاسم المسند إليه الفعل أو ما قام مقامه ، مقدمًا عليه سواء وجد منه حقيقة أم لم يوجد...والعامل في الفاعل الفعل المسند إليه ، وهذا أسد من قولهم : العامل إسناد الفعل إليه ؛ لإنَّ الإسناد معنًى ، والعامل هنا لفظي))[15].

وسنحاول الوقوف على ما تناوله العكبري بالتحليل مفيدًا من قرينة الإسناد فيه من ذلك :

الإسناد في المشتقات

اعتمد العكبري على قرينة الإسناد من غير تصريح في تحليله للفظتي (ضائق) و(صدرك) في قوله تعالى:((**فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ**))[16] فذكـــــــــر أنَّ ((صدرك مرفوع بضائق ؛ لأنَّه معتمد على المبتدأ ... وجاء ضائق على فاعِل من ضَاقَ يضيقُ))[17]. وهو هنا يتحدث عن عمل اسم الفاعل عمل فعله إذا توافرت فيه الشّروط ، ويكون الفاعل قد سدَّ مسدّ الخبر ، وهنا ازدواج في التّركيب من جهة أنّه يحتمل خواص الجملة الفعليَّة ، والجملة الإسميَّة .

ـــ مجـــيء المبتدأ نكرة

من شروط الإسناد الاسميّ أن يكون المسند إليه معرفة ،أو ما قارب المعرفة من النكرات[18] وهذا ما أشار إليه ابن مالك في قوله [19]:

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد ، كـعندَ زيدٍ نمرة

ولكن قد يأتي نكرة ، ونظير هذا قوله تعالى: ((**فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ**))[20] والنكرة ـــ هنا ـــ فيها فائدة ؛ لأنها سبقت بنفي وقد علل ابن السراج(316هـ) لهذا الإشكال بقوله : ((وإنَّما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة ؛ لأنَّه لا فائدة فيه وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به ... ولا يكون المبتدأ نكرة مفردة إلا في النفي خاصة ، فإنَّ الابتداء فيه بالنكرة حسن بحصول الفائدة))[21].

وقد استند العكبريّ إلى ما ذهب إليه سابقوه من النحويين في تحليله وجه الابتداء بالنكرة (خوفٌ) من قوله تعالى : ((قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ))[22]. فذكر أنَّ (خوفٌ) مبتدأ و(عليهم)

الخبر ؛ وإنَّما جاز الإبتداء بالنكرة لما فيه من معنى العموم بالنفي ، مرجحًا الرَّفع والتنوين (لا خوفٌ) ، على البناء (لا خوفَ) لوجهين : أحدهما: إنَّه عطف عليه ما لا يجوز فيه إلا الرفع وهو قوله (ولا هم) لأنَّه معرفة و(لا) لا تعمل في المعارف فالأولى أن يجعل المعطوف عليه كذلك لتتشاكل الجملتان ، والوجه الثاني من جهة المعنى ؛ فالبناء يدلُّ على نفي العموم عنهم بالكلية ، وليس المراد ذلك بل المراد نفيه عنهم في الآخرة [23]. لقد كان لعلاقة الإسناد وما يتبعها من التلازم ما بين المسند والمسند إليه ، وما يتضافر معها من قرينة الربط ، فضلًا عن المعنى الذي تضفيه قرينة العلامة الإعرابية (التنوين) أثر واضح في تحليل العكبري وبيانه مسوغ مجيء المسند إليه نكرة.[24]

حذف أحد طرفي الإسناد

لقد أفاد العكبري من قرينتي ؛ التلازم والإسناد في هذه العلاقة ، مما يوجب تقدير المحذوف من ركني الإسناد ، فقدر المبتدأ المحذوف والخبر المحذوف في الحديث النَّبويّ الذي رواه أبو سعيد الخدريّ عن النبيّ(صلى الله عليه وآله وسلَّم) ، قال : ((قال رجل : يا رسول الله (ص) هذه الأمراض التي تصيبنا ما بالنا بها ؟ قال : كفارات)) [25] معتمدًا علاقة الإسناد لتغدو قرينة في تحليله لكلمة (كفارات) التي رأى أنَّها تحتمل وجهين [26]:

أحدهما : أنَّها مبتدأ والخبر محذوف ؛ أي : لكم بها كفارات .

والثاني : كونها خبرًا لمبتدإ محذوف ؛ أي : هي كفارات .

وفي تحليله لبيت الطُّغرائيّ [27]:[ ]

نـــاءٍ عَـــنِ الأهــْـــلِ صِفْـــرُ الكَـــفِّ مُنْفَرِدٌ

كَـالسَّـــيْفِ عُـــرِّيَ مُـتـْـنَـــاهُ عَـنِ الخِلَـــلِ

نلمح أنَّه اعتمد قرينة الإسناد في تحديد العنصر المحذوف من التركيب الإسنادي الإسمي في (ناءٍ عن الأهلِ صُفرِ الكفِ مُنفرد) قال :((ناءٍ خبر مبتدأ محذوف تقديره أنا ناءٍ ، وصُفرِ الكفِّ مُنفَردُ : خبر أنا أيضاً ، ويجوز أن يكون كلّ واحد منهما خبر مبتدأ محذوف)). [28] إذ يرى أنَّ ((حذف كلّ واحد منهما ، وحذفهما جميعاً جائز إذا دلَّ الدليل عليه ؛ طلبًا للاختصار ... كالمثال ... من قولك (صالح) في جواب من قال : كيف أنت ؟))[29].

وشبيه بذلك حذف أحد ركني جملة الأفعال الناقصة [30] ، أو جملة لا النافية للجنس [31] من مثل توجيهه للحديث المروي عن عبد الله بن عمر أنّ رسول الله (ص) قال :((إنَّ بين

يدي الساعةِ ثلاثونَ دَجالاً كذَّاباً)). [32] فقد اعتمد العكبريّ قرينتي الرتبة والتلازم في تحليله لركني الإسناد في قوله (ص):((إنّ بين يدي الساعة ثلاثون دجالًا)) مستعينًا بعلاقة الإسناد ، وإن لم يصرح بذلك فـالوجه الصحيح في (ثلاثين) ــــــ عنده ــــــ النصب لأنَّ (إنَّ) قد وليها الظرف ، فيكون الظرف خبرها و(ثلاثين) اسمها كقوله تعالى : ((إنَّ لدينا أنكالاً)) [33] أمَّا وجه الرفع فيمكن تحليله على أنَّ اسم (إنَّ) محذوفًا ، أو هو ضمير الشأن : والتَّقدير : إنه ، وخبرها الجملة [34].

ولم يختلف التركيب الذي تدخله (لولا) عمَّا سبقه ؛ فالاسم الواقع بعدها مرفوع بالابتداء عند جمهور النحويين ، وخبره محذوف [35]، ولم يبتعد العكبري عمَّا ذكره الجمهور ويبدو ذلك واضحاً في قوله : ومما ((لا يجوز فيه إلا حذف الخبر ، وذلك نحو خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) كقوله تعالى : ((وَلَولَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ))[36] والتقدير: لولا دفع الله حاضر ، أو موجود. وإنَّما لزم حذفه لوجهين :

أحدهما : أنَّه معلوم قطعًا ، فهو كالخبر العامل في الظَّرف .والثاني : أنَّ طول الكلام بجواب (لولا) يمنع من إظهار الخبر (لئلا) يفرط في الطول))[37].

و نظير ذلك الحذف الذي يلمحه العكبريّ في التركيب الإسنادي الفعليّ في الحديث المروي عن عقبة بن عامر الجهنيّ ((فقال : ما جاء بكم ؟ قالوا : صحبتك رسول الله، أحببنا أن نسير معك)) [38] فقال العكبريّ : ((صحبة ، فاعل فعل محذوف ، أيّ: جاء بنا صحبتك)).[39] وقد صحَّ الحذف ــــ هنا ــــ لوجود الدَّليل وهو ورود الفعل في السّؤال.

نقول : لما كان المسند والمسند إليه يشكلان ركنين أساسيين في كلِّ تركيب نحويّ لذلك فيغياب أحد هذين الرُّكنين يجعل التَّركيب غير تام الفائدة ، فعندئذٍ يعمد المحلل إلى تقدير العنصر النَّحويّ الذي يقوم بالوظيفة النَّاقصة في التَّركيب ؛ لحصول الفائدة التَّامة معتمدً في ذلك قرينة التضام القائمة بينهما ((فإنَّ تقدير واحد من ألفاظ الجملة دليل على أنَّه عنصر من ضميمة ، وأنَّ أحد عناصر هذه الضَّميمة موجود يتطلب تقدير رصيفه الذي لم يذكر وهكذا يبدو أنَّ قرينة التَّلازم قرينة موافقة ؛ إذ تسعى إلى ضم اللفق للفقه حفاظًا على المعنى النَّحويّ ، وإبانة له ، ورجوعًا بالجملة إلى الأصول الثَّابتة التي قررها النُّحاة))[40].

دخول الفاء وضمير الفصل كروابط بين المسند والمسند إليه.

يمكن عدُّ الفاء ، وضمير الفصل ، من الروابط الإضافية بين المبتدأ والخبر ، ولكنها روابط غير لازمة ؛ فبدونها لا تختل علاقة الإسناد في الجملة ، ولا يحدث فيها لبس

يؤدي إلى عدم وضوح عنصري الإسناد [41]. كما في الموصول الذي صلته فعل ليس معه حرف شرط ، لأنَّ مثل هذا التركيب الإسنادي يكون في معنى الجزاء فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء [42] ، ونظير ذلك قوله تعالى : ((**الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ))** [43] فقد ذكر العكبري أنَّ الموصول (الذين) مبتدأ ، وجملة (فلهم أجرهم) في موضع الخبر وإنَّما دخلت الفاء في الخبر ؛ لشبه الذي بالشرط في إبهامه ووصله بالفعل . [44] ولذلك ضعَّف أن تكون (من) في قوله تعالى((وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ)) [45]. مبتدأ و(فأمتعه) الخبر ؛ لأنَّ (مَنْ) لا تدخل الفاء في خبرها إلا إذا كان الخبر مستحقاً بصلتها كقولك : الذي يأتني فلهُ درهمٌ ، والكفر لا يستحق به التمتيع [46].

وشبيه بذلك الاسم (إنَّ) الموصوف بالصلة ، فتدخل الفاء في خبره كعنصر رابط [47] وهذا ما وقف عنده العكبري في تحليله لقوله تعالى : ((**قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ**))[48]. فقد رجَّح العكبري أن تكون جملة (((فإنَّه ملاقيكم) خبر(إنَّ) ودخلت الفاء لما في (الذي) من شبه بالشَّرط)). [49] وما قاله العكبري ذكره الزجاج [50] ، والنحاس [51] ، والزمخشري [52]. وبدا تحليل الزَّجاج أكثر وضوحًا ، إذ قال : ((ودخلت الفاء في خبر (إنَّ) ولا يجوز: إنَّ زيدًا فمنطلقٌ ؛ لأنَّ ((**الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ**)) فيه معنى الشَّرط والجزاء))[53].

وقد ذهب الفراء إلى أنَّ الفاء زائدة ؛ لأنَّ (الذي) هنا صفة وإنَّما يجوز إذا كان (الذي) هو المبتدأ [54] ، وقد أجاب العكبري ((عن هذا بأنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد ؛ ولأنَّ (الذي) لا يكون إلا صفة فإذا لم يذكر الموصوف معها دخلت الفاء والموصوف مراد فكذلك إذا صرح به)).[55]

يُستشف من هذا التَّحليل أنَّ الذي سوَّغ مجيء (الفاء) في السِّياق هو سبقها بالاسم الموصول (الذي) وهو متضمن معنى الشَّرط والجزاء ، إذ لو لم يكن كذلك لمَا سوَّغ دخول (الفاء) ؛ لأنَّ السِّياق عندئذٍ يخلو من الشَّرط ، وفي الشَّرط دلالة تامَّة على معنى الاستلزام ، فالرَّبط ، إذًا حصل أوَّلًا بالشَّرط ، ومن ثمَّ بالفاء بين طرفي جملة الشَّرط . يقول ابن جني : ((ومن هنا احتاجوا إلى الفاء في جواب الشَّرط مع الابتداء والخبر)) [56]. ((حيث قامت قواعد التَّحويل بزيادة الفاء في البنية السَّطحيَّة ؛ للقيام بالرَّبط جملتي الشَّرط ؛ لمنع توهم الانفصال ، أو لأمن اللبس في الانفصال))[57].

أما **ضمير الفصل** فهو ضمير بصيغة المرفوع ، يقع بعد مبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ وقبل الخبر كذلك ، مطابق لما قبله تكلماً وخطاباً وغيبة. ولكن أُختلِف في إعرابه وهذا ما وقف عنده العكبري في توجيهه لضمير الرفع (هو) في قوله تعالى: ((**وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**))[58] .فذكر أنَّ ((القراءة المشهورة بالنَّصب ، وهوهاهنا فصل ، ويقرأ بالرَّفع على أنَّ (هو) مبتدأ ، و(الحق) خبره ، والجملة خبر (كان))) [59]. فعلى قراءة النَّصب يكون (هو) عند الخليل ، وسيبويه ضمير فصل [60] وإنَّما يكون كذلك ؛ أي فصلاً إذا كان الخبر معرفة ؛ ليدلَّ على أنَّه خبر لا نعت[61].

وعلى قراءة الرفع يكون الضمير (هو) مسنداً إليه ، و(الحق) مسنداً وبهذا يتحقق التركيب الإسنادي الاسمي. وهذا ما رجحه النَّحاس [62]، ونحويو الكوفة [63] ؛ فضمير الفصل له محل من الإعراب لديهم ، فيكون داخلاً ضمن العملية الاسنادية ؛ لأنَّه يتوسط بين المبتدأ والخبر فبإمكانه أن يشكل مع ما بعده جملة من مسند ومسند إليه. [64] إذ يمكن تحليله نحويًا على أنَّه ((بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه)) [65] فالمبتدأ والخبر معاً خبر للمبتدأ الأوَّل ، أو خبر لإسم كان أو إنَّ وأخواتها .

أحرف الزيادة

المقصود بالزيادة هنا ، الزيادة في سياق البناء التركيبي ، وما ينتج عنها من معانٍ ودلالات نحو زيادة حرفي الجر (الباء ، ومن) ؛ فكثيراً ما تأتي مثل هذه الأحرف بوصفها عنصرًا زائدًا على أصل التركيب النَّحويّ ، ولم تكن هذه الزيادة إعتباطية ، بل يلحظ أثرها في جانبين ؛ الإعراب والمعنى المراد من تلك الزيادة [66].قال المبرد : ((وأما قولهم إنَّها تكون زائدة فلست أرى هذا ، كما قالوا : وذاك أنَّ كل كلمة إذا وقعت وقع منها معنًى ، فإنَّما حدثت لذلك المعنى ، وليست بزيادة)).[67]

وقد اعتمد العكبريّ قرينة الإسناد في التحليل ، والقول بزيادة (من) في الجملة الفعلية في مثل قوله: ما جاءني من أحدٍ ، وقوله تعالى : ((**وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا**))[68] فذكر أنَّ (من) زائدة في هذا البناء التركيبي ، وقد زيدت في غير الإيجاب ؛ وإنَّما زيادتها لمعنًى ، هو التوكيد. قال : ((وإنَّما زيدت هنا للتوكيد فقط ؛ لأنَّ (أحدًا) من أسماء العموم، فأمَّا قولك : ما جاءني من رجلٍ ، فـــ (من) زائدة من وجه ؛لأنَّك لو حذفتها لاستقام الكلام ، وغير زائدة من وجه ؛ لأنَّها تفيد استغراق الجنس ، ألا ترى أنك لو حذفتها لنفيت رجلًا واحدًا ، كقولك ما جاءني رجل بل رجلان ، وإذا أثبتها دللت بذلك على أنَّه لم يأتك رجل ولا أكثر))[69].

ونظير ذلك تحليله لزيادة (الباء) في فاعل (كفى) في قوله عزَّ وجل : ((**وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا**))[70].إذ اعتمد على قرينة الإسناد في الجملة الفعلية (كفى بالله) لبيان فاعل (كفى) ، إذ قال : ((في فاعل كفى وجهان ؛ أحدهما هو اسم الله ، والباء زائدة دخلت لتدل على معنى الأمر ، إذ التقدير: اكتف بالله ، والثاني أنَّ الفاعل مضمر ، والتقدير : كفى الاكتفاء بالله ، فبالله على هذا في موضع نصب مفعولاً به))[71]. ويرى الزجاج أنَّ (الباء) دخلت لتضمن (كفى) معنى (اكتف) ونظير هذا قولهم : اتقى الله امرؤ فعلَ خيراً يثبْ عليه ؛ أي : ليتق و ليفعل[72].

وقد يكون المعنى عاملًا مساعدًا في الحكم على زيادة الحرف في البناء التركيبي وهذا ما نلمحه في تحليل العكبري لقوله تعالى :((**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**))[73] فذكر أنَّ (الكاف في (كمثله) زائدة ؛ أي : ليس مثله شيء ، فمثله خبر ليس ، ولو لم تكن زائدة لأفضى إلى المحال ؛ إذ كان يكون المعنى : أنَّ له مثلاً وليس لمثله مثل ، وفي ذلك تناقض ؛ لأنَّه إذا كان له مثل فلمثله وهو هو مع أنَّ إثبات المثل لله سبحانه محال))[74].

([1]) ينظر: العين : 228/7 ـــــ 229 ، والمحكم والمحيط الأعظم : (سند) 8/ 453ـــــ 455.

([2]) ينظر : معجم مقاليد العلوم ، السيوطيّ : 80، والتعاريف ، محمَّد المناوي : 65.

([3]) التعريفات ، الجرجاني : 43 ، وينظر : الكليات ، الكفوي : 100.

([4]) ينظر : مباديء اللسانيات ، د.أحمد محمّد : 184، والنظرية اللغوية ، د. محمّد عبد العزيز : 206.

([5]) ينظر : نظام الارتباط والربط : 164، والتفكير العلمي في النحو العربي، د.حسن الملخ: 136 ـــــ 138.

([6]) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 31، وينظر : ظاهرة الإعراب في النحو العربي، د. أحمد سليمان : 27.

([7]) اللغة العربية معناها ومبناها : 192.

([8]) ينظر : المصدر نفسه : 192.

([9]) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : 171.

([10]) شرح ابن عقيل : 2/ 99 ، وينظر : مغني اللبيب ، ابن هشام الأنصاري: 1/ 767.

([11]) المتبع في شرح اللمع : 1/ 221 — 222.

([12]) ينظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : 72/1 ، وشرح الكافية ، الرضي : 1/ 33.

([13]) ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 35، والقرينة في اللغة العربية ، د. كوليزار كاكل : 135.

([14]) اللباب في علل البناء والإعراب : 1/ 124.

([15]) المصدر نفسه : 1/ 148 – 151.

([16]) هود :12.

([17]) التبيان في إعراب القرآن :2/ 691، وينظر : اللباب في علل البناء والإعراب: 135/1 ، 440/1.

([18]) ينظر : المقتضب : 127/4.

([19]) ينظر: شرح ابن عقيل : 215/1.

([20]) البقرة : 38.

([21]) الأصول في النحو : 1/ 59. وينظر : المتبع في شرح اللمع ، العكبريّ: 227/1.

([22]) البقرة : 38.

([23]) ينظر : التبيان في إعراب القرآن :1/ 55، والدر المنثور : 152/1، وزاد المسير : 71/1.

([24]) ينظر مثل ذلك : إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبويّ : 166.

([25]) ينظر : إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث : 109. وتمام الحديث ((قال رجل لرسول الله (ص) : أرأيت هذه الأمراض التي تصيبنا ، ما بالنا بها؟ قال : كفارات)). مسند أحمد بن حنبل :23/3.

([26]) ينظر : إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبويّ: 109.

([27]) شرح لامية العجم ، العكبريّ: 208.

([28]) المصدر نفسه : 208.

([29]) المتبع في شرح اللمع : 1/ 238.

([30]) ينظر: إعراب الحديث النبويّ: 184، 289 ، والتبيان : 411/1، ، والمتبع في شرح اللمع: 1/ 267 ــ 268.

([31]) ينظر : إعراب الحديث النبويّ :67.

([32]) إعراب ما يشكل من الحديث النبوي : 120. والحديث بتمام لفظه في كنز العمال :133/14.

([33]) المزمل :13.

([34]) ينظر : إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: 120.

([35]) ينظر : المقتضب : 76/3، والأصول في النحو : 68/1، ومسائل خلافية في النحو : 100 ــ 102.

([36]) البقرة : 251.

([37]) المتبع في شرح اللمع: 1/ 239.

([38]) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبويّ : 169. والحديث بلفظه في : مسند أحمد بن حنبل : 4/ 148.

([39]) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبويّ: 169.

([40]) الموقعية في النَّحو العربيّ : 67 ، وينظر : البيان في روائع القرآن : 153 ، 162.

([41]) ينظر : بناء الجملة العربية ، د. محمد حماسة : 114، والموقعية في النحو العربي، د. حسين رفعت:184.

([42]) ينظر : كتاب سيبويه : 1/ 139ــ 140، والأصول في النحو : 168/2 ، واللباب في علل البناء والإعراب : 147/1.

([43]) البقرة : 274.

([44]) ينظر : التبيان في إعراب القرآن: 223/1.

([45]) البقرة : 126.

([46]) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 114/1.

([47]) ينظر : المتبع في شرح اللمع : 428/2،

([48]) الجمعة : 8.

([49]) التبيان في إعراب القرآن :1222/2.

([50]) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 171/5.

([51]) ينظر : إعراب القرآن: 476/4.

([52]) ينظر : الكشاف : 532/4.

([53]) معاني القرآن وإعرابه : 5/ 171.

([54]) ينظر : معاني القرآن ، الفراء : 3/ 155 ، والتبيان في إعراب القرآن: 1222/2 ، والبحر المحيط: 264/8.

([55]) التبيان في إعراب القرآن : 1223/2.

([56]) سر صناعة الإعراب / 1/ 253.

([57]) أنظمة الرَّبط في العربيَّة : د. حسام البهنساويّ :26.

([58]) الأنفال: 32.

([59]) التبيان في إعراب القرآن : 622/2.

([60]) ينظر : كتاب سيبويه: 2/ 295 ـــــ 297.

([61]) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب : 372.

([62]) ينظر : إعراب القرآن: 185/2.

([63]) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب : 172، الإنصاف في مسائل الخلاف : 706/2.

([64]) تنظر أمثلة لمثل هذا في : التبيان في إعراب القرآن : 21/1، 45/1 ، 315/1، 645/2، وإعراب الحديث النبوي :489.

([65]) كتاب سيبويه : 392/2 .

([66]) ينظر : الاتجاهات النحوية لدى القدماء : د.حليمة أحمد عمايرة : 136 ، و235.

([67]) المقتضب : 45/1.

([68]) مريم : 98.

(69) : اللباب في علل البناء والإعراب : 355/1، وينظر :المتبع في شرح اللمع : 1/ 372 ــ 373.

(70) النساء : 6.

(71) التبيان في إعراب القرآن : 332/1، وينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 203/1.

(72) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 2/ ، ومغني اللبيب : 144/1.

(73) الشورى : 11.

(74) التبيان في إعراب القرآن : 1131/2.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- الاتجاهات النَّحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة ، د. حليمة أحمد عمايرة ، دار وائل للنشر ، الأردن ، عمان ، ط1 ، 2006م.
- الأصول في النحو ، ابن السَّراج ؛ أبو بكر محمَّد بن سهل السَّراج ( ) تحقيق : د. عبد الحسين الفتليّ ، ط3، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، 1988م.
- أعراب الحديث النَّبوي ، العُكبريّ ، تحقيق : عبد الآله نبهان ، ط 2، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة ، دمشق، 1986م.
- إعراب القرآن ، النَّحاس ؛ أبو جعفر أحمد بن محمَّد بن إسماعيل ( ) ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، 1988م.
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النَّبويّ ؛ العُكبريّ؛ محب الدِّين أبو البقاء عبد الله بن الحسين (616ه) ، تحقيق : د. عبد الحميد هنداويّ ، مؤسسة المختار للنَّشر والتَّوزيع ، القاهرة ، 1999م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباريّ ؛ عبد الرَّحمن بن محمَّد بن أبي سعيد النَّحويّ ، تحقيق : محمَّد محي الدِّين عبد الحميد ، دار الفكر ، دمشق ، (د.ط) ، (د.ت).

- بناء الجملة العربيَّة ، د. محمَّد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطِّباعة والنَّشر ، القاهرة ، 2003م، (د.ط).
- البيان في روائع القرآن ، دراسة لغويَّة واسلوبيَّة للنص القرآنيّ ، د. تمّام حسَّان ، ط 1، عالم الكتب ، القاهرة ، 1993م.
- التبيان في إعراب القرآن ، العُكبريّ ، تحقيق : علي محمَّد البجاويّ ، عيسى البابي الحلبي ، (د.ط) ، (د.ت)
- التَّبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء العُكبريّ ، تحقيق ودراسة : د. عبد الرَّحمن بن سليمان العُثيمين، ط1 ، الدَّار اللبنانيّة ، بيروت ، لبنان 2011م.
- التعريفات ، الجرجاني ؛علي بن محمَّد ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، ط 1، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، 1405ه.
- التَّفكير العلميّ في النَّحو العربيّ ، الاستقراء ، التَّحليل ، التَّفسير ، د. حسن خميس الملخ، ط 1 ، دار الشّروق للنشر والتَّوزيع ، عمان ، الأردن ، 2002م.
- الدر المنثور، جلال الدِّين السّيوطيّ ، دار الفكر ، بيروت ، 1993.
- زاد المسير في علم التَّفسير ، الجوزي؛ عبد الرَّحمن بن علي بن محمَّد ، ط 3، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1404ه.
- سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، تحقيق : د. حسن هنداويّ ،ط 1 ، دار القلم ، دمشق 1985م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ؛ بهاء الدّين عبد الله بن عقيل العقيليّ (769ه) ، تحقيق : محمَّد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، سوريا ، 1985م.
- شرح المفصل للزمخشريّ ، ابن يعيش ؛ موفق الدِّن أبو البقاء ابن يعيش (643 هـ) تح: إميل بديع يعقوب ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،2001م.
- شرح لامية العجم ، العُكبري.
- ظاهرة الإعراب في النَّحو العربيّ وتطبيقاتها في القرآن الكريم ، أحمد سليمان ياقوت، الرّياض ، جامعة الرّياض ، 1981م.
- العين، الفراهيديّ ؛ الخليل بن أحمد (175ه) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي د. إبراهيم السَّامرائيّ ، دار ومكتبة الهلال ، (د.ط) (د.ت).
- في النَّحو العربيّ نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، ط 2 ، دار الشؤون الثّقافيَّة ، بغداد 2005م.
- القرينة في اللُّغة العربيَّة ، د. كوليزار كاكل عزيز ، ط 1، دار دجلة ، عمان الأردن ، 2009م.
- كتاب سيبويه ، سيبويه ؛ أبو البشر عمرو بن عثمات بن قنبر(180ه) ، تحقيق : د. عبد السَّلام محمَّد هارون ، ط1، دار الجيل ، بيروت.
- الكشاف عن حقائق التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل ، الزَّمخشريّ ؛ أبو القاسم محمود بن عمر (538ه) ، تحقيق : عبد الرَّزاق المهدي ، دار إحياء التُّراث العربيّ بيروت ، (د.ط) ، (د.ت).

- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العُكبريّ ، تحقيق : د. عبد الإله النَّبهان ط 1 دار الفكر ، دمشق ، 1995م.
- اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها ، د. تمَّام حسَّان ، الهيأة المصريَّة العامَّة للكتاب ، مصر ، 1973م.
- مبادئ اللسانيات ، د. أحمد محمَّد قدور ، ط1، الدَّار العربيَّة ، بيروت ، لبنان ، 2011م.
- المتبع في شرح اللمع ، أبو البقاء العُكبريّ ، تحقيق : د. عبد الحميد حمد محمَّد الزَّويّ ، ط 1 ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، 1994م.
- مسائل خلافية في النَّحو ، العُكبريّ ، تحقيق : محمَّد خير الحلوانيّ ، ط 1، دار الشَّرق العربيّ ، بيروت ، 1992م.
- مسند أحمد بن حنبل ، أحمد بن حنبل أبو عبد الشَّيبانيّ ، مؤسسة قرطبة ، مصر ، (د.ط) ، (د.ط).
- معاني القرآن ، الفراء ؛ يحيى بن زياد (207ه) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمَّد علي النَّجار ، ط3، بيروت ، 1983م.
- معاني القرآن وإعرابه ؛ الزَّجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن سري (311ه) ، تحقيق : د.عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب ، بيروت ، 1988م.
- معجم مقاليد العلوم ،السيوطي ؛ أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدِّين (911ه) ، تحقيق : د. محمد إبراهيم عبادة، ط1، مكتبة الآداب ، القاهرة ، مصر ، 2004م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاريّ ، تحقيق : د. مازن المبارك ، ومحمَّد علي حمد الله ، دار الصَّدق للطباعة والنَّشر ، (د.ت).
- المفصل في صنعة الإعراب ، الزَّمخشري ، تحقيق : د. علي بو ملحم ، ط 1، مكتبة الهلال ، بيروت ، 1993م.
- المقتضب ، المبرد ؛ أبو العباس محَّمد بن يزيد ( ) ، تحقيق : محمَّد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ط) ، (د.ت).
- الموقعية في النَّحو العربيّ ،دراسة سياقيَّة ، د. حسين رفعت حسين ، ط 1 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2005م.
- نظام الارتباط والرَّبط في تركيب الجملة العربيَّة ، د. مصطفى حميدة ، ط 1، الشَّركة المصرية العالميَّة للنشر ، القاهرة ، 1997م
- النَّظرية اللُّغويَّة في التُّراث العربيّ ، د. محمَّد عبد العزيز عبد الدَّايم ، ط 1، دار السَّلام للطباعة والنَّشر ، 2006م.